

## اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية العربية السورية في شأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي على الدخل وعلى رأس المال



إن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية العربية السورية رغبة منهما في عقد اتفاقية في شأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي على الدخل و على رأس المال قد اتفقتا على ما يلي - :

## المادة الأولى

### نطاق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كليهما.

## المادة الثانية

### الضرائب التي تغطيها الاتفاقية

1. تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل وعلى ضرائب رأس المال التي تفرضها أي من الدولتين المتعاقدتين أو سلطاتها المحلية , بصرف النظر عن طريقة فرضها.
  2. تعد من الضرائب على الدخل وعلى رأس المال جميع الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل أو إجمالي رأس المال أو على عناصر الدخل أو على عناصر رأس المال , بما فيها الضرائب على الأرباح المتحققة من التصرف في ملكية الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة, والضرائب على المبالغ الإجمالية للأجور أو الرواتب التي تدفعها المشاريع , بالإضافة إلى الضرائب على زيادة قيمة رأس المال.
  3. الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي:
    - بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية:
      - الزكاة.
      - ضريبة الدخل بما في ذلك ضريبة استثمار الغاز الطبيعي . ( المشار إليها فيما بعد بـ"الضريبة السعودية" ).
    - بالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية:
      - ضريبة الدخل على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية.
      - ضريبة الدخل على الأجور والرواتب.
      - ضريبة الدخل على غير المقيمين.
      - ضريبة الدخل على الإيرادات من رأس المال المنقول وغير المنقول.
      - ضريبة ريع العقارات والعرضات.
      - الإضافات على الضرائب المفروضة بنسب مئوية من الضرائب المذكورة أعلاه بما فيها الإضافات على الضرائب التي تفرضها السلطات المحلية.
- (المشار إليها فيما بعد بـ " ضريبة الجمهورية العربية السورية. ) "



4. تطبق أحكام هذه الاتفاقية أيضا على أي ضريبة مماثلة أو مشابهة في جوهرها تفرض بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية إضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلا منها . تخطر كل سلطة مختصة في الدولتين المتعاقدتين السلطة الأخرى بأي تغيير جوهرى يطرأ على قوانين الضرائب فيها.

## المادة الثالثة

### تعريف عامة

1. اولاً : لأغراض هذه الاتفاقية, ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:
  - يقصد بعبارتي " دولة متعاقدة" و"الدولة المتعاقدة الأخرى " , المملكة العربية السعودية أو الجمهورية العربية السورية حسبما يقتضيه سياق النص.
  - ثانياً:
    - يعني مصطلح "المملكة العربية السعودية" إقليم المملكة العربية السعودية ويشمل ذلك المناطق الواقعة خارج المياه الإقليمية التي تمارس المملكة العربية السعودية على مياها وقاع بحرها والطبقات الواقعة تحت التربة والموارد الطبيعية حقوق السيادة والولاية بمقتضى نظامها والقانون الدولي.
    - تعني كلمة "سورية" - وفقاً للقانون الدولي - أراضي الجمهورية العربية السورية بما فيها مياها الداخلية وبحرها الإقليمي وباطن هذه الأراضي والفضاء الجوي الذي يعلوها والتي لسورية حقوقاً سيادية عليها والمناطق البحرية الأخرى والتي لسورية الحق في ممارسة حقوق سيادية عليها لأغراض استكشاف واستغلال وحفظ الموارد الطبيعية.
  - يشمل مصطلح " شخص " أي شخص طبيعي أو أي شركة أو أي كيان آخر من الأشخاص بما في ذلك أجهزة الدولة وسلطاتها المحلية , والمؤسسات والهيئات العامة أو الخاصة.
  - يعني مصطلح " شركة " أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل على أنه شخص اعتباري لأغراض الضريبة.
  - يقصد بعبارتي " مشروع إحدى الدولتين المتعاقدتين " و " مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التوالي مشروع ينفذه مقيم في دولة متعاقدة ومشروع ينفذه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.
  - يعني مصطلح " مواطن:"
    - أي فرد حائز على جنسية إحدى الدولتين المتعاقدتين.



- أي شخص اعتباري أو أي شركة تضامن أو أي جمعية تستمد ذلك الوضع من القوانين النافذة في إحدى الدولتين المتعاقبتين.
  - يقصد بعبارة " النقل الدولي " أية عملية نقل بواسطة سفينة أو طائرة يشغلها مشروع يوجد مركز إدارته الفعلي في إحدى الدولتين المتعاقبتين ما عدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة بين أماكن داخل الدولة المتعاقدة الأخرى فقط.
  - يقصد بعبارة " سلطة مختصة: "▪ بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية وزارة المالية ويمثلها وزير المالية أو ممثله المفوض.
  - بالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية وزير المالية أو ممثله المفوض.
2. عند تطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت من قبل إحدى الدولتين المتعاقبتين فإن أي عبارة أو مصطلح لم يرد له تعريف في هذه الاتفاقية وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك يكون له المعنى السائد وقتئذ وفقا لقانون تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية. ويعتد بالمعنى الوارد في القوانين الضريبية المطبقة في تلك الدولة وتكون له الأولوية على أي معنى آخر للعبارة أو للمصطلح في القوانين الأخرى لتلك الدولة.

## المادة الرابعة

### المقيم

1. لأغراض هذه الاتفاقية ، يقصد بعبارة " مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين " ما يلي:-
- أي شخص يخضع طبقا لأنظمة تلك الدولة للضريبة فيها وذلك بحكم موطنه أو محل إقامته أو مكان إدارته أو أي معيار آخر مشابه.
  - أجهزة حكومة إحدى الدولتين المتعاقبتين أو إحدى مؤسساتها أو هيئاتها الاعتبارية أو سلطاتها المحلية.
  - أي شخص معنوي مؤسس وفقا لقوانين إحدى الدولتين المتعاقبتين ومعفى بشكل عام من الضرائب بتلك الدولة.
2. عندما يكون فرد - وفقا لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة - مقيما في كلتا الدولتين المتعاقبتين تحدد حالته كالتالي:-
- يعد مقيما فقط في الدولة التي يكون له فيها مسكن دائم تحت تصرفه ، فإذا كان له مسكن دائم تحت تصرفه في كلتا الدولتين المتعاقبتين يعد مقيما فقط في الدولة المتعاقدة التي له بها علاقات شخصية واقتصادية أوثق ( مركز المصالح " الحيوية " ).



- إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه " الحيوية " أو أن لم يكن له مسكن دائم تحت تصرفه في أي من الدولتين المتعاقدين فيعد مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي له فيها إقامة معتادة.
  - إذا كان له إقامة معتادة في كلتا الدولتين المتعاقدين أو إذا لم تكن له إقامة معتادة في أي منهما ، فيعد مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها.
  - إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين المتعاقدين أو لم يكن يحمل جنسية أي منهما تقوم السلطات المختصة بالدولتين المتعاقدين بتسوية الموضوع بالاتفاق المشترك.
3. عندما يعد شخص ما - بخلاف الفرد - طبقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين ، فإنه يعد مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز إدارته الفعلية.

## المادة الخامسة

### المنشأة الدائمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بعبارة " المنشأة الدائمة " المكان الثابت للعمل الذي يزاول من خلاله كل نشاط المشروع أو بعضه.
2. تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " بوجه خاص ما يلي:
  - مركز الإدارة.
  - الفرع.
  - المكتب.
  - المصنع.
  - الورشة.
  - المكان المستخدم منفذاً للبيع.
  - المنجم أو المحجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.
3. تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " أيضاً ما يلي:
  - موقع بناء أو إنشاء أو مشروع تجميع أو تركيب ، أو أعمال إشرافية مرتبطة بها لكن بشرط أن يستمر مثل هذا الموقع أو المشروع أو تلك الأعمال لمدة تزيد على ستة أشهر.
  - تقديم خدمات ، بما في ذلك الخدمات الاستشارية من قبل مشروع من خلال موظفين أو عاملين آخرين يعينهم المشروع لهذا الغرض ، بشرط أن تستمر الأعمال من هذا النوع داخل الدولة لنفس المشروع أو لمشروع مرتبط به لمدة أو مدد تزيد في مجموعها على ستة أشهر خلال أي مدة (12) شهر.



4. شخص يعمل في إحدى الدولتين المتعاقبتين نيابة عن مشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى - بخلاف الوكيل الذي له صفة مستقلة والذي تسري عليه أحكام الفقرة (5) من هذه المادة - إذا كان لهذا الشخص في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً سلطة في إبرام العقود باسم ذلك المشروع واعتاد ممارسة هذه السلطة فيها.
5. استثناءً من الأحكام السابقة الواردة في هذه المادة لا تشمل عبارة المنشأة الدائمة مكان العمل الثابت المستخدم فقط لوحد أو أكثر من الآتي:-
- الانتفاع بالمرافق فقط لغرض التخزين أو عرض سلع أو بضائع مملوكة للمشروع.
  - الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض.
  - الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض معالجتها من قبل مشروع آخر.
  - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل فقط لغرض شراء السلع أو البضائع أو تجميع المعلومات للمشروع.
  - الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل فقط لغرض الإعلان أو تقديم البيانات أو القيام بأبحاث علمية أو أنشطة مشابهة ذات طبيعة تمهيدية أو مساعدة للمشروع.
6. لا يعد أن لمشروع في إحدى الدولتين المتعاقبتين منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد قيامه بأعمال في تلك الدولة عن طريق سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر له صفة مستقلة شريطة أن يعمل هذا السمسار أو الوكيل في حدود مهنته المعتادة ، ومع ذلك عندما يباشر هذا الوكيل نشاطه - كلياً أو جزئياً - نيابة عن هذا المشروع فإنه لا يعد وكيلاً ذو صفة مستقلة وفقاً للمعنى الوارد في هذه الفقرة.
7. لا يعد أن لمشروع في إحدى الدولتين المتعاقبتين منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد قيامه بعد انتهاء مؤتمر أو معرض تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى ببيع نماذج السلع أو البضائع التي عرضها في ذلك المؤتمر أو المعرض التجاري.
8. إن حقيقة كون شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين مسيطرة على أو تحت سيطرة شركة أخرى مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو تزاوُل أعمالها في تلك الدولة الأخرى - من خلال منشأة دائمة أو غيرها - لا يعد في حد ذاته أن أيّاً من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

## المادة السادسة

### الدخل من الممتلكات غير المنقولة



1. الدخل الذي يحصل عليه مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من ممتلكات غير منقولة (بما في ذلك الدخل الناتج من الزراعة أو استغلال الغابات ) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. يقصد بعبارة " ممتلكات غير منقولة " المعنى المحدد لها في قانون أو أنظمة الدولة المتعاقدة التي توجد بها تلك الممتلكات . وتشمل هذه العبارة في كل الأحوال الممتلكات الملحقة بالممتلكات غير المنقولة ، والثروة الحيوانية والمعدات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات، والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي، وحق الانتفاع بالممتلكات غير المنقولة ، والحقوق المتعلقة بمدفوعات متغيرة أو ثابتة مقابل استغلال (أو الحق في استغلال) المصادر المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية، ولا تعد السفن والقوارب والطائرات من الممتلكات غير المنقولة.
3. تطبق أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على الدخل المستمد من الاستعمال المباشر للممتلكات غير المنقولة أو من تأجيرها أو من استعمالها على أي نحو آخر.
4. تطبق أحكام الفقرتين (1) و (3) من هذه المادة أيضا على الدخل الناتج من الممتلكات غير المنقولة لمشروع و على الدخل الناتج من الممتلكات غير المنقولة المستعملة لأداء الخدمات الشخصية المستقلة.

## المادة السابعة

### أرباح الأعمال

1. تخضع أرباح الأعمال العائدة لمشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين للضريبة في تلك الدولة فقط، ما لم يباشر المشروع نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة فيها وفي هذه الحالة يجوز أن تخضع أرباح الأعمال للمشروع من مثل هذه الأنشطة للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة فقط.
2. إذا كان لمشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى فتحدد في كل من الدولتين المتعاقبتين أرباح الأعمال التي تخص المنشأة الدائمة على أساس الأرباح التي كان من المتوقع أن تحققها المنشأة الدائمة لو كانت كياناً مستقلاً يزاوِل النشاط نفسه أو نشاطا مشابها في الظروف نفسها أو في ظروف مشابهة ، ويتعامل بصفة مستقلة تماماً مع المشروع الذي يعد منشأة دائمة له.
3. عند تحديد أرباح الأعمال المتحققة لمنشأة دائمة بإحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى يسمح بخصم المصاريف المتكبدة لأغراض تلك الأنشطة في تلك الدولة ، بما في ذلك المصاريف التنفيذية والإدارية العامة ، والتي أنفقت سواء في تلك الدولة أو في غيرها ، ولا يسمح



يمثل هذا الخصم للمبالغ التي تدفعها المنشأة الدائمة لمركزها الرئيس ، أو لأي من مكاتبه الأخرى بالخارج - إن وجدت - على شكل إتاوات أو رسوم أو عمولات أو مدفوعات أخرى مشابهة مقابل الانتفاع ببراءات الاختراع أو أي حقوق أخرى ، أو مقابل الإدارة ، أو على شكل دخل من مطالبات الدين فيما يتعلق بالأموال المقرضة للمنشأة الدائمة ( باستثناء حالات المشاريع المصرفية ).

4. استثناءً من الأحكام الأخرى فإن أرباح الأعمال التي يحققها مشروع إحدى الدولتين المتعاقبتين من تصدير بضائع للدولة المتعاقدة الأخرى لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى. وإذا اشتملت عقود التصدير على أنشطة أخرى تمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع الأرباح المتحققة من هذه الأنشطة للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

5. تشمل عبارة " أرباح الأعمال " دون حصر الدخل المستمد من التصنيع والتجارة وأعمال البنوك والتأمين وتقديم الخدمات وتأجير الممتلكات المنقولة الشخصية . ولا تشمل هذه العبارة ما يؤديه الأفراد من خدمات شخصية سواء كمستخدم أو بصفة مستقلة.

6. إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسب الأرباح الكلية للمشروع على مختلف أجزائه ، فإن أحكام الفقرة (2) لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف ، غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ الواردة في هذه المادة.

7. ليس في أحكام هذه المادة ما يؤثر على تطبيق أي من قوانين إحدى الدولتين المتعاقبتين المتعلقة بضريبة مفروضة على أرباح من تأمين على غير مقيمين ، بشرط أنه إذا طرأ تغيير على القانون ذي الصلة في أي من الدولتين المتعاقبتين والساري في تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ( ما لم يكن ذو طبيعة ثانوية بحيث لا يؤثر على الصفة العامة للقانون ) تتشاور الدولتان المتعاقدتان فيما بينهما بهدف الاتفاق على أي تعديل ملائم لهذه الفقرة.

8. عندما تشتمل الأرباح على عناصر من الدخل تعالجها بشكل منفصل مواد أخرى من هذه الاتفاقية ، فإن أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

## المادة الثامنة

### النقل البحري والنقل الجوي

1. الأرباح الناتجة من تشغيل سفن وطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.





2. إذا كان مركز الإدارة الفعلي لمشروع النقل البحري يقع على ظهر سفينة أو قارب فيعد موجوداً في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها الميناء الأصلي للسفينة أو القارب ، وإذا لم يوجد هناك مثل هذا الميناء فيعد موجوداً في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها مشغل السفينة أو القارب.
3. تطبق أحكام الفقرة (1) أيضاً على الأرباح الناتجة من المشاركة في اتحاد أو مشروع مشترك أو وكالة تشغيل دولية.

## المادة التاسعة

### المشروعات المشتركة

1. عندما:
  - يساهم مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقدتين بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى.
  - يساهم نفس الأشخاص بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقدتين ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى.
  - وإذا وضعت أو فرضت في أي من الحالتين شروط بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي يمكن أن تقوم بين مشروعين مستقلين ، فإن أية أرباح كان يمكن أن يحققها أحد المشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة ولكنه لم يحققها بسبب هذه الشروط ، يجوز ضمها إلى أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.
2. إذا كانت أرباح مشروع إحدى الدولتين المتعاقدتين - الخاضعة للضريبة في تلك الدولة- تتضمن أرباحاً داخلية ضمن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وتخضع تبعاً لذلك للضريبة في تلك الدولة الأخرى ، وكانت الأرباح الداخلة ضمن أرباح ذلك المشروع تعد أرباحاً تحققت للمشروع التابع للدولة المذكورة أولاً إذا كانت الشروط القائمة بين المشروعين مماثلة لشروط تتم بين مشروعين مستقلين ففي هذه الحالة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تجري التعديل المناسب للضريبة التي استحققت فيها على تلك الأرباح . ولتحديد مثل هذا التعديل يتعين إعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية ، وتشاور السلطات المختصة في البلدين المتعاقدين فيما بينهما إذا اقتضت الضرورة ذلك

## المادة العاشرة

### أرباح الأسهم

1. يجوز أن تخضع أرباح الأسهم - التي تدفعها شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقدتين إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى - للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.



2. لا تنطبق أحكام الفقرة (1) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم كونه مقيماً في دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة تقع فيها ، أو يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت فيها ، وكانت الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (السابعة) أو المادة (الرابعة عشرة) ، وفقاً للحالة.
3. يقصد بعبارة " أرباح الأسهم " المستخدمة في هذه المادة الدخل المستمد من الأسهم أو " أسهم التمتع " أو " حقوق التمتع " أو أسهم التcedين أو حصص التأسيس أو الحقوق الأخرى غير الديون ، أو المشاركة في الأرباح ، وكذلك الدخل المستمد من الحقوق المشتركة الأخرى والذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية مثل الدخل المستمد من الأسهم طبقاً لقوانين الدولة التي تقيم فيها الشركة الموزعة للأرباح.
4. إذا كانت شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقدين تستمد الأرباح أو الدخل من الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإنه لا يجوز لهذه الدولة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة بواسطة الشركة ، إلا إذا كانت أرباح الأسهم تلك تدفع إلى مقيم في تلك الدولة الأخرى أو إذا كانت المساهمة التي تدفع عنها أرباح الأسهم مرتبطة فعلياً بمنشأة دائمة أو مركز ثابت في تلك الدولة الأخرى . كما لا يجوز لها أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الأرباح غير الموزعة للشركة حتى ولو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تمثل كلها أو بعضها الأرباح أو الدخل الناشئ في تلك الدولة الأخرى.

## المادة الحادية عشرة

### الدخل من مطالبات الدين

1. يجوز أن يخضع الدخل من مطالبات الدين - الناشئ في إحدى الدولتين المتعاقدين والمدفوع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى - للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. ومع ذلك يجوز أن يخضع هذا الدخل للضريبة أيضاً في الدولة المتعاقدة التي نشأ فيها إذا كانت مطالبات الدين التي دفع عنها الدخل مرتبطة فعلياً بمنشأة دائمة للمستلم للدخل في تلك الدولة ، أو بخدمات شخصية مستقلة أداها المستلم للدخل في تلك الدولة . وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (السابعة) أو (الرابعة عشرة) وفقاً للحالة . وفي الحالات الأخرى إذا كان المستلم هو المالك المستفيد من الدخل من مطالبات الدين ، فإن الضريبة المفروضة لا تزيد عن (7,5 %) من إجمالي مبلغ الدخل . وتتفق السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين على طريقة تطبيق هذا الحكم.



3. يقصد بعبارة " الدخل من مطالبات الدين " المستخدمة في هذه المادة الدخل من مطالبات الدين أياً كان نوعها سواء أكانت مضمونة برهن عقاري أم لم تكن ، وسواء منحت حق المشاركة في أرباح المدين أم لم تمنح ، وخاصة الدخل من السندات الحكومية والدخل من الأذونات أو السندات ، بما في ذلك العلاوات أو الجوائز الملحقة بمثل تلك السندات أو الأذونات . ولا تعد غرامات التأخير في الدفع دخلاً من مطالبات الدين لأغراض هذه المادة.
4. إذا كان مبلغ الدخل من مطالبات الدين بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بينهما وبين أي شخص آخر ، يزيد عن المبلغ الذي كان سيتفق عليه الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد تلك العلاقة تطبق أحكام هذه المادة فقط على المبلغ الأخير . وفي تلك الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعاً للضريبة طبقاً لقانون كل من الدولتين المتعاقدين وللأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

## المادة الثانية عشرة

### الإتاوات

1. يجوز أن تخضع الإتاوات الناشئة في إحدى الدولتين المتعاقدين المدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. ومع ذلك يجوز أن تخضع هذه الإتاوات للضريبة أيضاً في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها إذا كان الحق أو الممتلكات المدفوع عنها الإتاوات مرتبطاً فعلياً بمنشأة دائمة لمستلم الدخل في تلك الدولة ، أو بخدمات شخصية مستقلة أداها مستلم الدخل في تلك الدولة . وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (السابعة) أو المادة (الرابعة عشرة) وفقاً للحالة . وفي الحالات الأخرى ، إذا كان المستلم هو المالك المستفيد من الإتاوات ، لا تزيد الضريبة المفروضة عن (15%) من إجمالي مبلغ الإتاوات . وتتفق السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين على طريقة تطبيق هذا الحكم.
3. يقصد بمصطلح " الإتاوات " المستخدمة في هذه المادة المبالغ المدفوعة من أي نوع والمستلمة مقابل استعمال (أو الحق في استعمال) حقوق النشر الخاصة بالأعمال الأدبية أو الفنية أو العلمية بما في ذلك الأفلام السينمائية أو الأفلام أو الأشرطة المستعملة في الإرسال الإذاعي أو التلفزيوني ، أو أية براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة أو تركيبة أو عملية سرية ، أو مقابل استعمال (أو الحق في استعمال) معدات صناعية أو تجارية أو علمية ، أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية.
4. تعد الإتاوات ناشئة في إحدى الدولتين المتعاقدين إذا كان الدافع هي الدولة نفسها أو أحد أجهزتها أو سلطة محلية أو مقيم بتلك الدولة . ومع ذلك إذا كان الشخص الدافع للإتاوات - سواء أكان مقيماً أو



غير مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين - يملك في إحدى الدولتين المتعاقبتين منشأة دائمة أو مركز ثابت يرتبط به الالتزام بدفع الإتاوات وكانت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تتحمل هذه الإتاوات ، فإن هذه الإتاوات تعد ناشئة في الدولة التي توجد بها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت. 5. إذا كان مبلغ الإتاوات بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بينهما وبين شخص آخر - فيما يتعلق بالاستعمال أو الحق أو المعلومات المدفوعة عنها الإتاوات - يزيد عن المبلغ الذي كان سيتفق عليه الدافع والمالك المستفيد لو لم توجد هذه العلاقة ، تطبق أحكام هذه المادة فقط على المبلغ الأخير . وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المدفوعة خاضعاً للضريبة طبقاً لقانون كل من الدولتين المتعاقبتين ، مع اعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

### المادة الثالثة عشرة

#### الأرباح الرأسمالية

1. الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من التصرف في الممتلكات غير المنقولة المشار إليها في المادة (السادسة) والتي تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. الأرباح الرأسمالية التي يحصل عليها مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من التصرف في الممتلكات المنقولة التي تشكل جزءاً من الممتلكات المستخدمة في نشاط منشأة دائمة للمتصرف في الدولة المتعاقدة الأخرى أو المرتبطة بشكل وثيق بالخدمات الشخصية المستقلة التي تطبق عليها المادة (الرابعة عشرة) التي يؤديها المتصرف في تلك الدولة الأخرى بما في ذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في تلك المنشأة الدائمة ، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
3. استثناءً من أحكام الفقرة (2) الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في ملكية أسهم تشكل حصة في رأس مال الشركة المقيمة في إحدى الدولتين المتعاقبتين ، تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها الشركة.
4. الأرباح الرأسمالية الناتجة من التصرف في أي ممتلكات بخلاف ما ذكر في الفقرات (1) أو (2) أو (3) تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف.

### المادة الرابعة عشرة

#### الخدمات الشخصية المستقلة

1. الدخل الذي يحققه فرد مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين من خدمات مهنية أو من أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط ، فيما عدا أي من الحالات التالية:



- إذا كان لديه مقر ثابت ومتوافر له بشكل منتظم في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء نشاطه.
  - إذا كان الفرد موجوداً في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو مدد تبلغ أو تزيد في مجموعها عن (183) يوماً في السنة الضريبية المعنية.
  - إذا كان الدخل الناتج عن أنشطته في الدولة المتعاقدة الأخرى مدفوع من قبل مقيم في تلك الدولة المتعاقدة أو تتحمله منشأة دائمة توجد في تلك الدولة المتعاقدة ويتجاوز في السنة الضريبية مبلغ (30) ثلاثين ألف دولار أمريكي . في تلك الحالة ، يجوز أن يخضع الدخل المتحقق من نشاطات الفرد في تلك الدولة الأخرى للضريبة في تلك الدولة.
2. تشمل عبارة " الخدمات المهنية" بوجه خاص الأنشطة العلمية أو الأدبية أو التربوية أو التعليمية المستقلة ، وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

#### المادة الخامسة عشرة

#### الخدمات الشخصية غير المستقلة

1. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (السادسة عشرة) و (الثامنة عشرة) و (التاسعة عشرة) تخضع الرواتب والأجور وغيرها من المكافآت الأخرى المشابهة التي يحصل عليها مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين من وظيفته ، للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة ما لم تمارس الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى . وفي هذه الحالة يجوز أن يخضع الدخل الناتج عن تلك الوظيفة للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في أي من الحالات الآتية:
- إذا كان المستلم موجوداً في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو مدد تزيد في مجموعها عن (183) يوماً في السنة الضريبية المعنية.
  - إذا كان المبلغ مدفوعاً من قبل أو نيابة عن صاحب عمل مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.
  - إذا كان المبلغ تحمته منشأة دائمة يملكها صاحب العمل في الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. استثناءً من الأحكام الواردة في هذه المادة ، يجوز أن يخضع الدخل المتحقق لمقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين من العمل الذي يمارسه على ظهر سفينة أو طائرة تعمل في النقل الدولي، للضريبة في الدولة المتعاقدة التي فيها مركز الإدارة الفعلية للمشروع.

#### المادة السادسة عشرة

#### مكافآت أعضاء مجلس الإدارة



مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من المدفوعات المشابهة التي يحصل عليها مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين بصفته عضواً بمجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

### **المادة السابعة عشرة**

#### **الفنانون والرياضيون**

1. استثناءً من أحكام المادتين (الرابعة عشرة) و (الخامسة عشرة) فإن الدخل الذي يحققه مقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين بصفته فناناً في المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزيون ، أو موسيقياً أو رياضياً ، من أنشطته الشخصية التي يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. إذا كان الدخل عن الأنشطة الشخصية التي يزاولها الفنان أو الرياضي بصفته تلك لا يعود على الفنان أو الرياضي نفسه وإنما يعود على شخص آخر، فإن ذلك الدخل - استثناءً من أحكام المواد (السابعة) و (الرابعة عشرة) و (الخامسة عشرة) - يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يزاول فيها الفنان أو الرياضي تلك الأنشطة.

### **المادة الثامنة عشرة**

#### **معاشات التقاعد**

1. مع عدم الإخلال بالمادة (التاسعة عشرة) فإن معاشات التقاعد وغيرها من المكافآت المشابهة التي تدفع لمقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين مقابل وظيفة سابقة ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
2. مع مراعاة أحكام الفقرة (1) ، فإن الرواتب التقاعدية والمبالغ الأخرى التي تدفع بموجب تشريع الضمان الاجتماعي لدولة متعاقدة يجوز أن تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
3. لن يؤثر مضمون الفقرتين (1) و (2) على أحكام القانون بدولة متعاقدة فيما يتعلق بإعفاء رواتب التقاعد من الضريبة.

### **المادة التاسعة عشرة**

#### **الوظائف الحكومية**

الرواتب والأجور والمكافآت المشابهة الأخرى - باستثناء معاشات التقاعد - التي تدفعها إحدى الدولتين المتعاقدين أو سلطة محلية أو هيئة اعتبارية عامة فيها إلى فرد مقابل خدمات أداها لتلك الدولة أو إلى سلطة



مطية أو هيئة اعتبارية عامة فيها ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة ، ما لم تكن هذه الخدمات المؤداة مرتبطة بأنشطة صناعية أو تجارية نفذتها الدولة المتعاقدة أو سلطتها المحلية أو الهيئة الاعتبارية العامة فيها في الدولة المتعاقدة الأخرى ، وفي هذه الحالة يجوز أن تخضع هذه الدخول للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

## المادة العشرون

### الطلبة

1. المدفوعات التي يتلقاها طالب أو متدرب مقيم (أو كان مقيماً) في إحدى الدولتين المتعاقدين وهو موجود حالياً في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض التعليم أو التدريب المهني أو الفني ، مقابل إعاشته أو تعليمه أو تدريبه ، لا تخضع للضريبة في الدولة الأخرى ، شريطة أن تكون هذه الدفعات محولة من مصادر خارج تلك الدولة.
2. المدفوعات التي يتلقاها طالب أو متدرب مقيم (أو كان مقيماً) في إحدى الدولتين المتعاقدين وهو موجود حالياً في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض التعليم أو التدريب ، والتي تشكل مكافأة عن خدمات أداها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، شريطة أن تكون الخدمات مرتبطة بالتعليم أو التدريب أو أنها ضرورية لأغراض الإعاشة.

## المادة الحادية والعشرون

### المدرسون والباحثون

المكافآت التي يستلمها مدرس أو باحث مقيم (أو كان مقيماً) في إحدى الدولتين المتعاقدين قبل دعوته إلى الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض التدريس أو إجراء بحوث ، مقابل تلك الأنشطة ، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة لمدة لا تزيد عن سنتين.

## المادة الثانية والعشرون

### الدخل الآخر

1. عناصر الدخل لمقيم في إحدى الدولتين المتعاقدين - حيثما كان منشؤها والتي لم تعالجها المواد السابقة في هذه الاتفاقية - تخضع للضريبة في تلك الدولة.
2. لا تطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل، باستثناء الدخل من الممتلكات غير المنقولة طبقاً للتعريف الوارد في الفقرة (2) من المادة (السادسة) ، إذا كان مستلم هذا الدخل مقيماً في إحدى الدولتين المتعاقدين ويزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها ، وكان الحق أو الممتلكات



المتعلق بها الدخل المدفوع مرتبطة فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (السابعة) أو المادة (الرابعة عشرة) وفقاً للحالة.

## المادة الثالثة والعشرون

### رأس المال

1. رأس المال المتمثل في ممتلكات غير منقولة موجودة في إحدى الدولتين المتعاقبتين ومملوكة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فقط.
2. رأس المال المتمثل في ممتلكات منقولة تشكل جزءاً من ممتلكات نشاط لمنشأة دائمة لمشروع في إحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو المتمثل في ممتلكات منقولة تتعلق بمقر ثابت متوافر لمقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء خدمات شخصية مستقلة ، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
3. رأس المال المتمثل في السفن والطائرات العاملة في النقل الدولي ، والمتمثل أيضاً في الممتلكات المنقولة المتعلقة بتشغيل تلك السفن والطائرات ، يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع.
4. جميع العناصر الأخرى لرأس مال مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين ، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

## المادة الرابعة والعشرون

### إزالة الازدواج الضريبي

1. إذا استمد مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين دخلاً أو تملك رأس مال يمكن أن يخضع بموجب أحكام هذه الاتفاقية للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الدولة المتعاقدة الأولى تعفي هذا الدخل أو رأس المال من الضريبة مع مراعاة أحكام الفقرة (2).
2. إذا استمد مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين عناصر من الدخل طبقاً لأحكام المادتين (العاشرة) و (الحادية عشرة) يجوز إخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الدولة المتعاقدة الأولى تسمح بالخصم من الضريبة على دخل ذلك المقيم بمبلغ يساوي الضريبة المدفوعة في تلك الدولة الأخرى ، على أن لا يزيد الخصم عن ذلك الجزء من الضريبة والذي تم حسابه قبل الخصم والمتعلق بعناصر ذلك الدخل المستمد من تلك الدولة الأخرى.

## المادة الخامسة والعشرون

### إجراءات الاتفاق المتبادل





1. إذا رأى شخص أن الإجراءات في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي (أو سوف تؤدي) إلى خضوعه للضرائب بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية جاز له - بصرف النظر عن وسائل التسوية المنصوص عليها بالقوانين المحلية في تلك الدولتين - أن يعرض قضيته على السلطة المختصة في الدولة التي يقيم فيها ، على أن تعرض القضية خلال سنتين من الإخطار الأول بالإجراء الذي أدى إلى فرض الضريبة بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية.
2. تحاول السلطة المختصة - إذا تبين لها أن الاعتراض له ما يبرره وعجزت هي نفسها عن الوصول إلى حل مناسب - أن تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بغرض تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الاتفاقية . وينفذ أي اتفاق يتم التوصل إليه بالرغم من أي حدود زمنية واردة في القوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين.
3. تحاول السلطان المختصان في الدولتين المتعاقبتين أن تسوي - بالاتفاق المتبادل فيما بينهما- أي صعوبات أو لبس ناشئ عن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ، كما أنه يجوز أيضاً أن تتشاورا فيما بينهما بقصد إزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي لم يرد نص في شأنها في هذه الاتفاقية.
4. تحدد السلطان المختصان في الدولتين المتعاقبتين - بالاتفاق المتبادل - الطريقة المناسبة لتطبيق هذه الاتفاقية ، وخاصة المتطلبات التي يتعين على المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين اتباعها للحصول في الدولة المتعاقدة الأخرى على الإعفاءات الضريبية الواردة في هذه الاتفاقية.

## المادة السادسة والعشرون

### تبادل المعلومات

1. تتبادل السلطان المختصان في الدولتين المتعاقبتين المعلومات التي تلزم لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لتنفيذ القوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين بشأن الضرائب التي تغطيها هذه الاتفاقية طالما لا تتعارض الضرائب المفروضة بمقتضاها مع أحكام هذه الاتفاقية . وكذلك لمنع التهرب الضريبي، يتم تبادل المعلومات دون التقيد بالمادة (الأولى) من هذه الاتفاقية، وتعامل أي معلومات تحصل عليها إحدى الدولتين المتعاقبتين على أنها سرية وبنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي يتم الحصول عليها وفقاً للقوانين المحلية لتلك الدولة ، ولا يجوز إفشاء تلك المعلومات إلا للأشخاص أو السلطات ( بما في ذلك المحاكم والأجهزة الإدارية ) التي تعمل في الربط أو التحصيل أو التنفيذ أو المقاضاة أو الاستئناف فيما يتعلق بالضرائب التي تشملها هذه الاتفاقية. ولا يستخدم هؤلاء الأشخاص أو السلطات المعلومات إلا لهذه الأغراض وبجوز لهم إفشاؤها في الدعاوى أمام المحاكم العامة أو في الأحكام القضائية.
2. لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة (1) على أنها تلزم إحدى الدولتين المتعاقبتين بما يلي:



- تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو النظام الإداري المعمول به في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين أو النظم الإدارية المعتادة في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- (5) تقديم معلومات من شأنها كشف أسرار تتعلق بالتجارة أو الأعمال أو بالأسرار الصناعية أو التجارية أو المهنية أو العمليات التجارية أو المعلومات التي يعد إفشاؤها مخالفاً للنظام العام.

### **المادة السابعة والعشرون**

#### **أحكام خاصة**

الدخل من أرباح الأسهم الموضح في المادة (العاشرية) ، والدخل من مطالبات الدين الموضح في المادة (الحادية عشرة)، اللذان تحققهما حكومة دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو سلطاتها المحلية أو هيئاتها العامة المملوكة لها بالكامل ( بما في ذلك مؤسسة النقد العربي السعودي بالنسبة للمملكة العربية السعودية ومصرف سورية المركزي بالنسبة للجمهورية العربية السورية) ، وكذلك أي أرباح ناتجة من نقل ملكية أسهم أو من مطالبة الدين ، أو أي حقوق مستمدة من مثل هذا الدخل، تعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

### **المادة الثامنة والعشرون**

#### **أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي**

ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يخل بالمزايا الضريبية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو أعضاء البعثات القنصلية أو أعضاء البعثات الدائمة للمنظمات الدولية من مواطني الدولتين المتعاقدتين بمقتضى القواعد العامة للقانون الدولي أو وفقاً لأحكام الاتفاقيات الخاصة.

### **المادة التاسعة والعشرون**

#### **سريان وإنهاء الاتفاقية**

1. تبلغ كل دولة متعاقدة الدولة المتعاقدة الأخرى (عبر القنوات الدبلوماسية) باستكمال الإجراءات التي تقتضيها أنظمتها لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ . ويبدأ العمل بهذه الاتفاقية لأول مرة في اليوم الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي قدم فيه الإبلاغ الأخير.
2. تطبق أحكام هذه الاتفاقية ويسري مفعولها لأول مرة:
  - بالنسبة للضرائب المستقطعة من المنبع ، على المبالغ المدفوعة في (أو بعد) الأول من كانون الثاني (يناير) الذي يلي السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز التنفيذ.



- بالنسبة للضرائب المفروضة على الدخل الأخرى ورأس المال على السنوات الضريبية التي تبدأ في (أو بعد) اليوم الأول من شهر كانون الثاني (يناير) من السنة الميلادية التي تلي السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز التنفيذ.
  - 3. تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات - وتظل بعدئذ سارية المفعول لمدة غير محددة - ما لم تعلن إحدى الدولتين المتعاقبتين - كتابة- رغبتها في إنهاؤها قبل تاريخ انتهاء الاتفاقية باثني عشر شهراً . ويجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين - بعد انقضاء مدة السنوات العشر - إنهاء العمل بهذه الاتفاقية في أي وقت ، بعد تقديم إشعار خطي بذلك قبل اثني عشر شهراً من تاريخ رغبتها في الإنهاء.
  - 4. يتوقف تطبيق هذه الاتفاقية حين إنهاء مفعولها:
    - بالنسبة للضرائب المستقطعة من المنبع على المبالغ المدفوعة بعد تاريخ 31 كانون الأول (ديسمبر) من السنة الميلادية التي قُدم خلالها الإبلاغ بإنهاء العمل بهذه الاتفاقية.
    - (2) بالنسبة لضرائب الدخل الأخرى على الدخل المستمد في أول السنة الضريبية التي تلي السنة التي قُدم خلالها الإبلاغ بإنهاء العمل بهذه الاتفاقية.
    - بالنسبة لضريبة رأس المال على رأس المال المملوك بعد نهاية اليوم الأول من شهر كانون الثاني (يناير) من السنة الميلادية التي ينتهي بنهايتها سريان مفعول هذه الاتفاقية.
- وإثباتاً لما تقدم قام المفوضان أدناه بالتوقيع على هذه الاتفاقية بموجب السلطة المخولة لهما لهذا الغرض. حررت في دمشق بتاريخ 18 شوال 1430هـ الموافق 7 تشرين 1 (أكتوبر) 2009م من نسختين أصليتين باللغة العربية.

## بروتوكول

- البروتوكول الملحق بالاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية العربية السورية في شأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي على الدخل و على رأس المال.
1. فيما يتعلق بأحكام المادتين (الحادية عشرة) و (الثانية عشرة) تم الاتفاق على ما يلي : إذا وافقت الحكومة السورية - في اتفاقية تبرمها لتجنب الازدواج الضريبي مع أي دولة أخرى - على تطبيق معدلات أقل من المعدلات الواردة في الفقرة 2 من المادتين (الحادية عشرة) و(الثانية عشرة) من هذه الاتفاقية ، فإن سورية سوف تطبق تلقائياً هذا المعدل الأقل على المقيمين في المملكة العربية السعودية.



2. مع الاحتفاظ بأحكام المادة (العاشره) من هذه الاتفاقية المتعلقة بأرباح الأسهم ، ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يمنع من تطبيق القانون السوري النافذ الخاص بتكليف أرباح الأسهم التي يتقاضاها المواطن السوري عن الأسهم التي يمتلكها في المملكة العربية السعودية.
3. فيما يتعلق بالمادة (الرابعة والعشرون) الخاصة بإزالة الازدواج الضريبي ، ليس في أحكام هذه المادة ما يخل بنظام جباية الزكاة المطبق في المملكة العربية السعودية على المواطنين السعوديين.
4. ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يخل بأحكام الاتفاقية الخاصة بتبادل الإعفاء من الضرائب والرسوم على نشاطات ومعدات مؤسسات النقل الجوي العربية الموقعة في إطار المجلس الاقتصادي العربي.
5. ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع أيّاً من الدولتين المتعاقدتين من تطبيق قوانينها وأنظمتها الضريبية المحلية المتعلقة بمكافحة التهرب الضريبي.